

The role of support and escort bodies in establishing and developing small and medium enterprises (The Algerian experience is a model)

Trif Yamina¹, Ataouat Selma²

¹University of Kasdi Merbah- ouargla, Algeria, selma.ataouat@gmail.com

²University of Kasdi Merbah- ouargla, Algeria. toutre.ami03@gmail.com

ARTICLE INFO

Keywords:

Small and medium enterprises, support agencies, escorts, business incubators, Algeria.

SJEL Code: L25, I23

ABSTRACT

The trend of many university graduates who enjoy an entrepreneurial spirit and wish to establish This research paper came to shed light on the Algerian experience in this field, and in this context, the government has taken many measures to support these institutions to facilitate the procedures for their establishment, throughout their life cycle, and among the most important of these efforts, we find the establishment of: The National Agency for Entrepreneurship Support and Development (AVADE), The National Unemployment Insurance Fund (CNAC), the National Agency for Microcredit Management (ENJEM), the National Agency for Investment Support (ANDI), in addition to the creation of a group of business incubators across the various states of the country aimed at accompanying these projects and providing the necessary care for them, so that they become start-ups Encouraging them to succeed and helping them to compete. By following the experience of Algeria, we see that there are great efforts made - and still are - by the government in supporting and promoting this type of projects, due to its full awareness of the great importance of these institutions in development events and the development of the economy, and the study recommends to include the principles of Islamic Sharia in the loans granted to establish institutions. small; Monitoring the activity of existing small enterprises, and encouraging their productivity, especially with regard to agriculture, by facilitating the process of marketing the local product inside and outside.

دور هيئات الدعم والمرافقة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(التجربة الجزائرية أنموذجاً)

عطوات سلمى¹، طريف يمينية²

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الدولة الجزائر، selma.ataouat@gmail.com

² جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الدولة الجزائر، toutre.ami03@gmail.com

معلومات المقال

الكلمات المفتاحية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
هيئات الدعم

المرافقة

حاضنات الأعمال

الجزائر.

JEL Code: I31, I23

الملخص

جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على التجربة الجزائرية في هذا المجال، وفي هذا الإطار قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات لتسهيل إجراءات تأسيسها، وطيلة دورة حياتها، ومن بين أهم هذه الجهود نجد إنشاء: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات (AVADE)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENJEM)، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI)، بالإضافة إلى استحداث مجموعة من حاضنات الأعمال عبر مختلف ولايات الوطن هدفها مرافقة هذه المشاريع وتقديم الرعاية اللازمة لها، حتى تصبح مشاريع ناشئة وتشجيعها على النجاح ومساعدتها على المنافسة. من خلال تتبعنا لتجربة الجزائر، نلمس بأن هناك مجهودات كبيرة مبذولة - ومازالت - من قبل الحكومة في دعم وترقية هذا النوع من المشاريع، لوعيتها التامة بالأهمية البالغة لهذه المؤسسات في أحداث التنمية وتطوير الاقتصاد، وتوصي الدراسة إلى تضمين مبادئ الشريعة الإسلامية في القروض الممنوحة لإنشاء المؤسسات الصغيرة؛ متابعة نشاط المؤسسات الصغيرة القائمة، وتشجيع إنتاجيتها خاصة فيما تعلق بالزراعة من خلال تسهيل عملية تسويق المنتج المحلي داخلاً وخارجاً.

1- مقدمة:

إن الاقتصاد القوي والمتطور لا بُدَّ أن تكون لديه الإمكانيات والمقومات، ومنظومة متكاملة من السياسات والتشريعات التي تحافظ على متانته وقوّته، وتشجيع الشباب على العمل، وفتح فرص عمل لهم، وخاصة خريجي الجامعات ممن يتمتعون بروح ريادية، ويرغبون في إنشاء مؤسساتهم الخاصة وتقديم الدعم اللازم، واستثمار طاقاتهم وابتكاراتهم وإبداعاتهم، حيث نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسير الارتفاع في كل أنحاء العالم، فنجد مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية زاد عددها إلى 22 مليون مؤسسة، نتجت هذه الزيادة المضطربة عن الأهمية التي أصبحت تكتسبها مثل هذه المؤسسات في اعتبارها بذرة الوصول للمؤسسات الكبيرة، ولما لها من انعكاسات على اقتصاديات الدول في فتح شواغر عمل والمساهمة في التنمية المحلية، مما استدعى بالعديد من الدول إلى ضرورة استحداث هيئات تدعمها، وأخرى توفر لها المرافقة لتخطي كل الصعوبات

ونظراً لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى رؤية واضحة ومسبقة لمحيطها الاقتصادي والمؤسساتي، هذا إلى جانب أن إنشاءها لا يكون ضمن استراتيجيات مدروسة وواضحة المعالم، هذا من شأنه أن يعيق نمو هذه المؤسسات، والحد من دورها في تحقيق الأهداف المبنية على أساسها، كما أن أهم عائق يواجهها هو مشكل التمويل الدائم والمستمر من لحظة إنشائها ومرافقتها في مراحل تطورها، فكان لا بد من إيجاد وسيلة فاعلة من أجل دعم هذه المؤسسات، ومد يد العون لها، لذلك عمدت الجزائر على غرار دول العالم لتوفير العديد من الهيئات والهيكل الحكومية لتذليل الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات، لتستمر وتحقق التافس والبقاء، وهنا تم تخصيص هيئات تدعمها وتوفر لها السيولة اللازمة من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء مؤسسات تضم كفاءات إدارية عالية تقوم على دعمها ومساعدتها في دورة حياتها الاقتصادية وخاصة في مراحلها الأولى.

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

في ما يتمثل دور مساهمة هيئات الدعم والمرافقة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التطرق إلى النقاط التالية:

- مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولاتية، المرافقة.
- أهم هيئات الدعم والمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وحصيلة نشاطاتها.

2: مفاهيم عامة

1.2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

جاء في المادة 5 من القانون رقم 17 - 02 الصادر في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

-تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛

- تستوفي معايير الاستقلالية. (المادة 5 من القانون 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، ص.ص 5-6) ¹ في حين القانون رقم 18-01 الصادر في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرف المؤسسة المصغرة والصغيرة وفق للجدول التالي:

الجدول رقم (1): معايير التمييز بين المؤسسة الصغيرة والمصغرة في الجزائر

المؤسسة / المعايير	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي دج	الحصيلة السنوية دج
المؤسسة المصغرة	1 - 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 - 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 - 250	400 مليون إلى 4 ملايين ملايير	من 200 مليون إلى مليار

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12-12-2001).

2.2-تعريف المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف بأنها: " عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، ذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة". (عبد السلام أبو قحف، 2001، ص10)

فالمرافقة هي عملية مستمرة ولا تتعلق بمرحلة معينة هدفها الأساسي ترقية المؤسسات الصغيرة ورعايتها.

3.2-أهم الهيئات الحكومية الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وحصيلة نشاطاتها

تتوفر في الجزائر العديد من الهيئات والهيكل التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع الشباب على العمل والاستثمار والرفع من الروح المقاولانية، بتوفير الدعم المالي والمساعدة المادية اللازمة لهم، من أجل توفير الظروف المناسبة للنهوض بالقطاع الصناعي.

ووفق لوزارة الصناعة والمناجم فقد حددت آليات الدعم وأنظمة التحفيز والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهياكل التالية: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANADE) الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ENJEM) (<http://www.mdipi.gov.dz>) ، إضافة إلى حاضنات الأعمال، وفي التالي شرح لكل هيئة، وحصيلة النشاطات المقدمة من قبلها لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANADE)

لقد سعت العديد من الدول سعيًا حثيثًا من على استحداث وإنشاء هيئات من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة ومرافقتها طيلة مشوار عملها، وتوفير البيئة المناسبة لضمان نجاحها وديمومتها، وتعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي ترعى المؤسسات الصغيرة هادفة بذلك للحد من البطالة، باستحداث فرص عمل، وترقية الروح المقاولة لدى الأفراد الراغبين في تنمية فكرهم المقاولة ضمن الهدف الأسمى المتمثل أساسًا في إحداث التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

أ- **التعريف بالوكالة:** أشأت هذه الهيئة الحكومية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-286 المؤرخ في 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، في حين تضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996 مختلف القوانين التي تنظم إطار عمل الوكالة. (المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996، ص12)، فهذه الوكالة تقوم بتقديم إعانات مجانية مختلفة تتمثل في خدمات إعلامية، استقبال، مرافقة، كما تقدم امتيازات جبائية، إعانات مالية، كما يمكن الإشارة إلى أن هذه الوكالة تغير اسمها ليكون الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولة، حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي.

ويمكن في ما يلي تفصيل هذه الإعانات وفق لما ورد في الجريدة الرسمية: (المرسوم التنفيذي رقم 96-296، ص12)²

- ✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- ✓ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما لتخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- ✓ تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

ب- حصيلة الإنجازات المقدمة من طرف الوكالة بعد تطبيق أسلوب المرافقة

تتمثل حصيلة الانجازات والنشاطات التي حققتها الوكالة منذ استحداثها في سنة 1996 إلى غاية النصف الأول من العام الفارط 2021 في الإحصائيات التالية الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): المشروعات الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية النصف الأول من عام 2021

متوسط تكاليف المشروع	متوسط تكاليف العمالة (الوحدة: دج)	مقدار الاستثمار (مليار دج)	متوسط عدد الوظائف	الوظائف المحققة	النسبة المئوية	المشاريع التمويل	قطاع النشاط
----------------------------	--	----------------------------------	-------------------------	--------------------	-------------------	---------------------	-------------

الصغير (الوحدة: دج)							
الزراعة	59365	15	140394	2	22263	1585771	370235
الحرف	43419	11	127113	3	11165	878361	2571482
البناء والأشغال العامة والهيدروليكا	35692	9	103224	3	13890	1345583	3891530
الهيدروليكية	566	0	2070	4	337	1626477	5948422
الصناعة	28855	7	82602	3	13969	16911062	4840933
الصيانة	11077	3	25411	2	3120	1227967	2816996
الصيد	1131	0.29	5556	5	752	1352974	6634708
المهن الحرة	12715	3	28460	2	3556	1249488	2796731
الخدمات	109564	28	255152	2	36025	1411892	2880063
النقل المبرد	13390	503.	24138	2	3380	1400265	2524242
نقل البضائع	56775	14,50	96 675	2	14715	1522154	2591885
نقل الركاب	19017	5,00	43726	2	4689	1072454	2465906
المجموع	391568	100	452193	2	1278.60	1368197	3265356

Source: Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie, N°39, Algérie, 2021, p 28

وفقاً للجدول أعلاه، فإن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية لأصحاب المشاريع المدعومين من خلال هيئة ANADE منذ إطلاق هذا المخطط (بـ109564 مشروعاً)، يليه قطاع الزراعة بـ 59365 مشروعاً، ثم قطاع نقل البضائع بـ 56775 مشروعاً ممولاً.

2.3.2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

كثاني هيئة حكومية مختصة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف أساساً إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة الحديثة النشأة، في إطار الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الجزائر، والتي مست العديد من القطاعات والأنشطة، منها الاستثمار.

أ- **التعريف بالوكالة:** هي مؤسسة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة أنشأت بمقتضى قانون الاستثمار الصادر في أوت 2001 (القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03-07-2001، ص5) وتتمثل أهم مهام الوكالة لهذه الوكالة في تسهيل وترقية

ومرافقة الاستثمار، وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساساً في: (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

- ✓ تسجيل الاستثمارات؛
- ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج؛
- ✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- ✓ تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع؛

- ✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومراقبتهم؛
- ✓ - الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- ✓ تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليه.

ب- حصيلة الإنجازات المقدمة من طرف الوكالة

إن المتتبع لعمل ونشاط هذه الوكالة يلاحظ أنها ساهمت في تنمية الاستثمارات وفي ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ما يلي أهم الانجازات التي قدمتها الوكالة من سنة 2001 إلى غاية النصف الأول من سنة 2021.

الجدول رقم (03): حصيلة الانجازات المقدمة من قبل الوكالة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية الموسم الأول من سنة 2021.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	1484	2.40	355028	2.28	57812	4.63
البناء	11685	18.87	1447656	9.30	241162	1932
الصناعة	14106	22.78	9187906	59.00	574773	46.06
الصحة	1272	2.05	283933	1.82	30324	2.43
النقل	26027	42.04	1063891	6.83	141599	11.35
السياحة	1290	2.08	1372266	8.81	76921	6.16
الخدمات	6046	9.77	1862475	11.96	125399	10.05
المجموع	61910	100	15573155	100	1247990	100

Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن عدد المشاريع المصرح بها والمستحدثة منذ سنة 2001 إلى غاية 2021 بلغ 61910 مشروع أو مؤسسة، وهذا العدد يعتبر مقبول نسبيا لأنه -وعلى حد علمنا- راجع إلى تنوع الهيئات والهيكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نلاحظ أيضا أن قطاع النقل استحوذ على النسبة الأكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما عن نسبة مناصب الشغل التي وفرها هذا القطاع فبلغت حوالي 11.35 %، بينما سجل قطاع الصناعة حوالي نسبة 23 % من إجمالي عدد المشاريع، ووفر ما نسبته 46.06 % من مناصب العمل، والقارئ لهذا الجدول يلاحظ أيضا أن الصحة والزراعة والسياحة حظيت بالنسب الأقل من عدد المشاريع، وبنسبة ضعيفة جدا في توفير مناصب الشغل نظرا للوضع الذي خلفته جائحة كورونا.

3.3.2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

في إطار مساعيها لتوفير الدعم والمرافقة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة الجزائرية في هذا الإطار بإنشاء وكالة أخرى تتوجه إلى تلبية احتياجات فئة الأفراد غير المؤهلين للاستفادة من القروض البنكية الذين ليس لديهم دخل أو دخلهم غير ثابت.

أ- **التعريف بالوكالة:** هي: "جهاز يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي، والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل، أو ذوي الدخل غير المستقر، أو البطالين الذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي". (محمد قوجيل ومحمد حافظ بوعابة، 2011، ص13) لقد أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 الصادر بتاريخ 26-05-1994. وتتمثل مهامها الأساسية في: (الموقع الرسمي للوكالة)

- تسير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة، كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر. وتتمثل الفوائد والخدمات والمساعدات الممنوحة التي يوفرها الجهاز في: (المرجع السابق)

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية، فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قرض بنكي بدون فوائد؛
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي؛
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100 000 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب؛
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

ب- **حصيلة الإنجازات المقدمة من طرف الوكالة (ANGEM) لدعم ومرافقة المؤسسات**

لقد ساهمت الوكالة منذ إنشائها إلى حد الآن في امتصاص البطالة، واستحداث مناصب شغل جديدة للأفراد، في تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الأنشطة الاقتصادية، وفي ما يلي حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 30 جوان 2021.

صيف التمويل	العدد	النسبة المئوية	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء مواد أولية	854822	90.26	1.245.311
تمويل ثلاثي: الوكالة- البنك-المستفيد	92263	9.74	141.337
المجموع	947085	100	1.386.648

Source : <https://Www.Angem.Dz/Ar/Article/Emplois-Crees/>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه كلما زادت المشاريع الممولة أدى بدوره إلى خلق مناصب عمل من شأنها التحسين من مستوى المعيشي والرفع من التنمية المحلية.

أما الجدول التالي؛ فيوضح توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل.

الجدول رقم (05): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
عدد السلف بدون فوائد لشراء مواد أولية	801 288	90.48
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	84270	9.52
المجموع	885558	100

المصدر: المرجع السابق

تمثل نسبة القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء مواد أولية 90.48% أعلى نسبة منها بالنسبة للقروض الممنوحة لإنشاء مشاريع، فقد يعود هذا لأن طبيعة النشاط القائم في ربوع الوطن يحتاج لمواد أولية ضخمة كقطاع الخدمات و النقل والزراعة.

يتم توزيع هذه القروض حسب قطاع النشاط؛ كما يلي:

الجدول رقم (06): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	128077	13.52
الصناعة الصغيرة	376190	39.72
البناء والأشغال العمومية	82935	8.76
الخدمات	187397	19.79
الصناعة التقليدية	166477	17.58
تجارة	5063	0.53
الصيد البحري	946	0.10

المجموع	947085	100
---------	--------	-----

المصدر: المرجع السابق

استحوذ قطاع الصناعات الصغيرة على أعلى نسبة للقروض الممنوحة، وهذا ناجم عن ميل أول المستثمرين في إنشاء مؤسسات صغيرة قد تكون حرفية لا تحتاج إلى كفاءات ورأسمال ضخم، يليها نشاط الخدمات باعتباره سهل وغير مكلف ومطلوب في السوق.

4.3.2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

قصد دعم برامج إنشاء وتوسيع المؤسسات والمشاريع من طرفي البطالين وإعادة الإدماج، وحماية مناصب العمل التي فقدت جراء أسباب اقتصادية معينة، أنشأت الحكومة الجزائرية هذه الهيئة لمساعدة هذه الفئة.

أ- **التعريف بالصندوق:** منذ تاريخ 1994، تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-188 المؤرخ في 06-07-1994 (الجريدة الرسمية، 1994) المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والمرسوم التنفيذي رقم 37/99 المؤرخ في 10-02-1999 (الجريدة الرسمية 07، 1999) الممتم للمرسوم السابق؛ تم إنشاء هذا الصندوق كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العدل والتشغيل والضمان الاجتماعي للعمل أساسا للحفاظ على الشغل، وحماية الأفراد الأجراء الذين تم تسريحهم وفقدوا وظائفهم بصفة لا إرادية وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.

ب- حسيلة الإنجازات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

لقد قام الصندوق بمجهودات معتبرة في مجال التقليل من حجم البطالة ودعم الاستثمار، ومساعدة الأفراد والمؤسسات على العمل الحر والنجاح، وفي ما يلي بعض ما قدمه هذا الصندوق: (https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx)

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل، والمساعدة على العمل الحر، تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين-منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن، بهذا تم تسجيل النتائج الآتية:

- أكثر من 11.583 بطالا تم تكوينهم من طرف المستشارتين - المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛
- أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة؛
- أكثر من 12.780 بطالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية؛

• منذ سنة 2004، وتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة، تم تسطير التكوين لإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

-دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة: في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم

إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010.

-جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة: ابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

4.2--حاضنات الأعمال

يهدف تعزيز المناخ الريادي واحتضان وتنمية هذه المشاريع وخلق فرص عمل جيدة، لعبت الحاضنات دورا هاما في احتضان المشاريع الناشئة وإبقائها على قيد الحياة وتطويرها حتى تخرج إلى النور.

1.5- التعريف بحاضنات الأعمال: هي: "عبارة عن مؤسسات تعمل على تأجير مساحة للأعمال الجديدة أو للأفراد الذين يرغبون في بدء عمل جديد ، وذلك بهدف المساعدة في بدء أعمال جديدة وبالتالي بقاءها في الحاضنة لمدة من الزمن ومن ثم خروجها للمجتمع من أجل ممارسة دورها الفعال فيه". (LONGENECKER Justin, 1991, MOORE Carlos w &G P225)

تعرفتها هيئة حاضنات الأعمال الوطنية الأمريكية أيضا بأنها: "مؤسسة صممت خصيصاً لتسريع نمو الشركات الريادية ونجاحها من خلال سلسلة من المصادر والخدمات الداعمة التي تتضمن : المساحة الضرورية، والتمويل، والتدريب، والخدمات العامة وشبكات الاتصال". (عبد الصمد مسعودي وعيسى حجاب، 2017، ص102)

أوضح المشرع الجزائري وفقا للمرسوم 78/03 الصادر في 25 فيفري 2003، الخاص بمشاكل المؤسسات التي من أشكالها المحضنة والتي عرفها على أنها: "هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات". (المرسوم التنفيذي رقم 78-03 ، 2003 ، ص13)

سعت الجزائر ممثلة في الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل (محاضن) لمشاكل المؤسسات ومراكز التسهيل، وقد تمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري بناء على المشرع الفرنسي، قد ضمن مفهوم المحاضن في المشاكل. فمشاكل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاكل أحد الأشكال التالية:

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- وورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.³

2.4- حصيلة الإنجازات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال في الجزائر

فيما يلي تقرير النشاط للأشهر الستة الأولى من عام 2018 لحاضنات الأعمال التنفيذية الستة عشر (16): حيث بلغ عدد المشاريع المستضافة في دور الحضانة الستة عشر (127) تم إنشاء (50) شركة. وعدد الوظائف التي تم إنشاؤها 297 لهذا الموسم.

الجدول رقم (08): المشاريع المستضافة في (16) حاضنة وعدد مناصب الشغل المحققة في 2018.

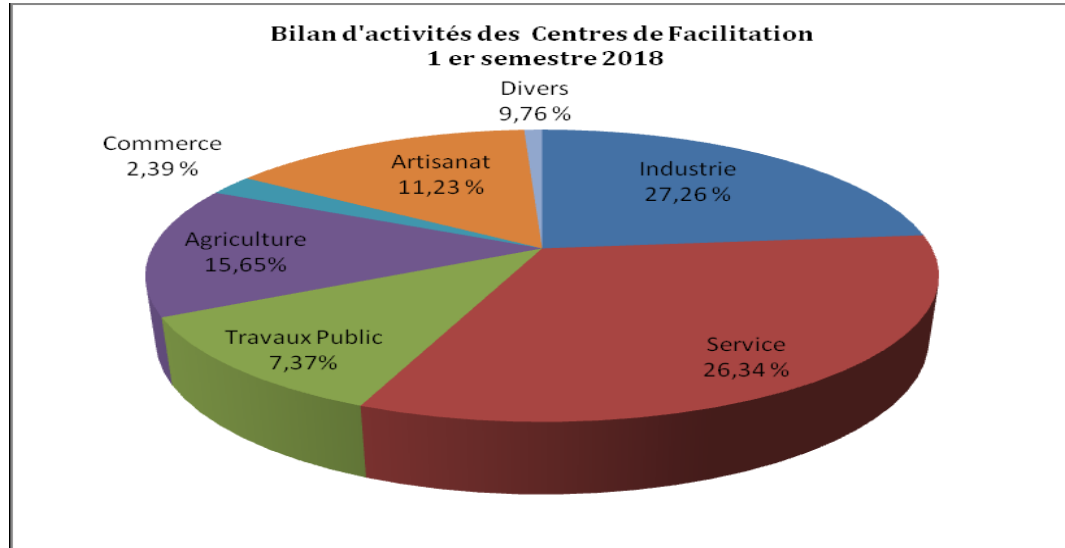
الرقم	الولاية	عدد المشاريع المستضافة 2018	عدد الشركات التي تم إنشاؤها في النصف الأول من عام 2018	عدد الوظائف التي تم إنشاؤها الفصل الدراسي الأول 2018
01	أدرار	07	01	05
02	باتنة	12	04	04
03	ميلة	06	04	34
04	البيض	15	03	04
05	بسكرة	14	11	53
06	بويرة	02	02	35
07	عنابة	15	02	35
08	خنشلة	11	04	63
09	أم البواقي	12	02	26
10	غرداية	02	02	40
11	برج بوعريج	03	03	09
12	بشار	-	-	-
13	سيدي بلعباس	03	01	05
14	تيارت	06	04	10
15	وهران	09	-	-
16	ورقلة	10	09	14
المجموع		127	50	297

Source: Bulletin d'information Statistique de la PME, Op cit, p20

³ موقع مشثلة المؤسسات الجزائرية لولاية المسيلة متوفر على الرابط: <http://dim-msila.dz/?cat=8> ، تم الإطلاع عليه في: 20-05-2019.

أما في التالي، فستتطرق إلى توزيع المشاريع التي تدعمها مراكز التيسير حسب مجال النشاط بحيث تعددت مجالات النشاط للمشاريع التي تدعمها مراكز التيسير من خلال مرافقتها لها، فخلال النصف الأول من عام 2018، احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى وفقاً لعدد مروجي المشاريع المصحوبين بمراكز التيسير (27.26٪)، يليهم قطاع الخدمات (26.34٪)، والفلاحة في المرتبة الثالثة، والحرف في المركز الرابع، تمثل الأنشطة التجارية حصة الحد الأدنى من إجمالي المشاريع. 2.39 ٪

الشكل رقم 01: توزيع المشاريع التي تدعمها مراكز التيسير حسب مجال النشاط



Source: Bulletin d'information Statistique de la PME, op cit, p21.

3-خاتمة

لقد عانت دول العالم الثالث من أوضاع اقتصادية صعبة، وبناءً عليها قررت معظم هذه الدول إحداث إصلاحات كبيرة ومتنوعة، مسّت في المقام الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها اللبنة الأساسية والمنطلق الصحيح للتغلب على هذه الوضعية، ولما تشكله من أهمية كونها تعتبر رافداً رئيسياً للاقتصاد الوطني من حيث المساهمة في خلق فرص عمل، وخاصة لفئة العمالة المؤهلة والمدرّبة، ولفئة القطاع النسائي، ودعم المنتج المحلي وتعديل ميزان الصادرات من خلال توفير المنتج البديل عن المنتج المستورد، وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية بشكل مباشر وغير مباشر، ولضمان نجاحها واستمراريتها لم تدّخر السلطات الحكومية - الجزائرية - جهداً في استحداث هياكل وآليات من شأنها مرفقة ودعم هذه المؤسسات خاصة من الجانب المالي.

وكتقييم لتجربة الجزائر في مجال المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد توصلت دراسة (قوجيل، 2009) إلى أن هناك نقص كبير في فعالية هيئات دعم ومرافقة هذه المؤسسات في الجزائر، يعود هذا أساساً إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ففي الوقت الذي تركز عملية المرافقة على ضرورة إنجاح المشاريع المنبعثة في إطار هذه الهيئات، فالدولة تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة، وذلك بالسماح لأكثر عدد من الشباب من إنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا ما أثر على فعالية هيئات المرافقة، فهي لا تركز كثيراً على تفعيل عمليات المرافقة من أجل إنجاح المؤسسات الصغيرة.

من خلال ما جاء في هذه الورقة البحثية نتوصل إلى النتائج التالية:

-إنّ تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى دعم ومرافقة وهذا ما تساهم به مختلف هيئات الدعم والمرافقة التي استحدثتها الدوليتين الجزائرية ؛

- كثرة وتنوع هذه الهيئات والهياكل، وإن نظرنا إلى هذا الأمر من زاوية إيجابية، نرى أنّ تشابكها وتشابهها أدى إلى إحداث نوع من الحيرة في اختيار أنسبها؛

-ظاهرة البيروقراطية واستفحالها أدت إلى إفقاد عملية الدعم والتطوير الكثير من المصداقية والنجاح؛

- كثرة الوثائق لتكوين الملفات والإجراءات الإدارية والروتينية الطويلة من أجل الموافقة على طلب القرض.

وفقاً لهذه النتائج يمكن إدراج بعض التوصيات كالتالي:

✓ تضمين مبادئ الشريعة الإسلامية في القروض الممنوحة لإنشاء المؤسسات الصغيرة؛

- ✓ متابعة نشاط المؤسسات الصغيرة القائمة، وتشجيع انتاجاتها خاصةً فيما تعلق بالزراعة من خلال تسهيل عملية تسويق المنتج المحلي داخلاً وخارجاً؛
- ✓ توسيع وغرس ثقافة المقابلة خاصة على مستوى الأنظمة التربوية ووزارة التعليم وقطاع التعليم العالي؛
- ✓ تمديد مهام هيئات الدعم لتفعيل عمليات المرافقة والمتابعة حتى بعد الإنشاء وانطلاق المشاريع؛
- ✓ محاولة دمج طلبة التكوين المهني في ميادين العمل مباشرة ودعمهم بصفة خاصة؛
- ✓ يجب على مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة أن تعمل على تخفيض معدلات الفائدة، وذلك لتوسيع قاعدة المقترضين، وبالتالي تحقيق ربح أفضل، لأنّ معدلات الفائدة تعتبر أحد أبرز معوقات التمويل التي تواجه أصحاب هذه المشاريع.

قائمة المصادر والمراجع:

1. المادة 5 من القانون 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2 المؤرخة في 2017/01/11، ص ص 5-6.
2. عبد السلام أبو قحف وإسماعيل السيد وتوفيق ماضي ورسمية زكي، حاضنات الأعمال - فرصة جديدة للاستثمار وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2001، ص 10.
3. ، تم الإطلاع عليه في: 20-05-2019. <http://www.mdipi.gov.dz> الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم،
4. المرسوم التنفيذي رقم 96-96 المؤرخ في 08-09-1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 11 سبتمبر 1999، ص 12.
5. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 52، ص 12.
6. القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03-07-2001 والمتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المادة 06، ص 05.
7. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi>، تم الإطلاع عليه في: 14-05-2022.
8. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12-12-2001).
9. Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie, N°39, Algérie, 2021, p 28
10. <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>
11. <https://Www.Angem.Dz/Ar/Article/Emplois-Crees/>